

TUNISIA

الجمهورية التونسية  
وزارة الشؤون الخارجية

كلمة تونس  
أمام الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة  
الدورة السادسة والستون  
يلقيها السيد محمد المولدي الكافي،  
وزير الشؤون الخارجية

26 سبتمبر 2011

## باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،  
السيد الأمين العام،  
أصحاب المعالي والسعادة،  
السيدات والسادة،

أودّ في البداية أن أتوجه إليكم ومن خلالكم إلى بلدكم الشقيق قطر بخالص التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة السادسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وكلنا ثقة في قدرتكم على الإسهام الفاعل في إنجاز أعمالها.

كما يسعدني أن أتوجه إلى السيد جوزيف دايس Joseph Deiss بعبارات الشكر والتقدير نظير الجهود القيمة التي بذلها خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة وإسهاماته في تنشيط الحوار والتشاور بين مختلف مكونات المجتمع الدولي.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد التهاني للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة، السيد بان كي مون، على إثر انتخابه لولاية ثانية وأن أشيد بجهوده لتطوير عمل المنظمة وتفعيل أدائها والارتقاء به إلى مستوى تطلعات شعوبنا نحو الأمن والسلام والتنمية. ونحن على استعداد تام للتعاون معه من أجل إنجاز المخطط الذي سيعلن عنه خلال الأسابيع المقبلة في خصوص نظرتة المتعلقة بأولويات عمل المنظمة للسنوات الخمس القادمة.

كما أرحّب، باسم بلدي تونس، بانضمام دولة جنوب السودان الشقيقة إلى منظمة الأمم المتحدة متمنين لها التقدم والرخاء ولقاداتها النجاح والسداد في سامي مهامهم.

السيد الرئيس،  
اسمحوا لي في مستهل هذه المداخلة أن أحیی من هذا المنبر ارواح شهداء وكذلك شباب الثورة التونسية السلمية، ثورة الحرية والكرامة، التي أهدت إلى العالم ربيعا عربيا أحيى الأمل في ضمير الإنسانية التوّاقة إلى العدل والديمقراطية وإعلاء قيم الحرية وحقوق الإنسان.

فقد نجحت هذه الثورة العفوية المتحرّرة من كلّ تأطير سياسي أو إيديولوجي وبدون أدنى تدخل خارجي، في وضع حد لواحد من أعتى الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة وفضح ممارساته التي أدت، بسبب هستيريا التسلّط، إلى انسداد الأفاق السياسية وكبح حرية التعبير وانقطاع الآمال في مستقبل أفضل خاصة لدى الشباب لتحقيق ذواتهم والمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن ما حدث في تونس هو نتاج طبيعي لاحتقان دام عقودا وتطلع شعبها إلى العيش بحرية وكرامة، وقد شكّل هذا الحدث محطة تاريخية فارقة صحّحت مسار بلادنا وأفسحت لها المجال لتتبوأ مكانها الطبيعي ضمن الدول والقوى الحية المتعلقة بالقيم الإنسانية المشتركة، قيم الحرية والديمقراطية والتسامح وتكافؤ الفرص واحترام حقوق الإنسان في جميع أبعادها.

السيد الرئيس،  
اليوم وبعد أن تستي لتونس التحرر من كل ما يعوقها نحو الرقي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، تجد بلادنا نفسها أمام مرحلة جديدة تطمح من خلالها إلى إرساء ديمقراطية حقيقية بضمانات ثابتة تكرر سيادة الشعب وتمكنه من ممارسة حقه في تحديد مصيره وخياراته في إطار نظام سياسي قائم على التعددية الحقيقية والتداول السلمي للسلطة، وذلك تجسيدا لأهداف الثورة المجيدة ووفاء لأرواح الشهداء الأبرار.

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

	...	
	...	
	...	
	...	
	...	

كما تم في نفس الإطار فتح مكاتب العديد من الهيئات والمنظمات الدولية في تونس المعنية بحقوق الإنسان، لعل أهمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمفوضية العليا للاجئين.

وفي السياق ذاته، استأثر إصلاح منظومة القضاء لتأهيلها بالخصوص في ملفات مكافحة الفساد وملاحقة المتورطين في جرائم قتل وتعذيب ضد الشعب التونسي ونهب أمواله، باهتمام بالغ من الحكومة المؤقتة وذلك بمعاوضة لجنيتين وطنيتين مستقلتين تم تشكيلهما للتحقيق في قضايا الفساد والرشوة ولاستقصاء الحقائق حول الانتهاكات والتجاوزات التي تم ارتكابها في حق الشعب التونسي أثناء الثورة، إلى جانب تفعيل الآليات الدولية ذات العلاقة كاتفاقية الأمم المتحدة لمقاومة الفساد والرشوة لسنة 2003 التي صادقت عليها تونس وسعت إلى ملاءمة قوانينها الداخلية مع كل مقتضياتها.

السيد الرئيس،

إن تونس المؤمنة بالمبادئ الكونية للتضامن والعدالة والتعاون الدولي، توجه بهذه المناسبة نداء ملحا إلى المجموعة الدولية، حكومات ومنظمات دولية وإقليمية ونشطاء المجتمع المدني، لمعاوضة جهودها الهادفة إلى استرجاع أموال شعبها المنهوبة من قبل الرئيس السابق وكافة أفراد عائلته وأصحابه، اعتبارا لأحقية الشعب التونسي بهذه الأموال وحاجته الماسة إلى استرجاعها في هذه المرحلة الدقيقة المقترنة بتحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة وعاجلة.

ومن منطلق نفس المبادئ، فإن تونس تناشد سائر الدول التي تلقت مطالب تسليم أشخاص متورطين في جرائم سواء من الذين سبق ذكرهم أو غيرهم، الاستجابة إلى هذه الطلبات المشروعة حتى تتمكن العدالة التونسية من محاسبة كل من ثبتت إدانته بارتكاب جرائم ألحقت أضرارا بشعبها، وذلك في إطار محاكمة عادلة تحترم حقوقهم في الدفاع وفقا للقوانين التونسية وللمواثيق الدولية.

ولئن أفضت مساعي تونس إلى تلبية جزء من مطالبها من قبل عدد من الشركاء والدول الشقيقة والصديقة، وهي مشكورة على ذلك، فإنها ترحو أن تتجاوز كافة البلدان التي تم الاتصال بها بمزيد من الفاعلية والسرعة اللازميتين مع المطالب التونسية وبما يراعي المبادئ النبيلة للتعاون والتضامن الدوليين ويكرس قيم العدل والإنصاف والمساواة أمام القانون.

وإذ تتطلع تونس إلى التفاعل الإيجابي والفوري للمجتمع الدولي بكل مكوناته مع مطالبها المشروعة، فإنها تشير أمام الرأي العام العالمي المسؤولية التاريخية للمجموعة الدولية من أجل مساندة الشعب التونسي في هذه المرحلة الهامة من تاريخه ضمانا لحقوقه وحقوق الأجيال القادمة.

السيد الرئيس،

تجتهد الحكومة التونسية بمعاوضة سائر الفاعلين الاقتصاديين في الداخل والخارج لرفع التحديات الناجمة عن الوضعية الدقيقة لما بعد الثورة وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني، فضلا عن التدايعات الاقتصادية والإنسانية التي نتجت عن الأزمة في الشقيقة ليبيا وأثارها المباشر في مزيد تعقيد الأوضاع وتفسير مهمة الحكومة.

رغم ذلك تم وضع استراتيجية جديدة تتماشى مع الظروف الجديد والتحديات التي نتجت عنه، والتي يعتبر تجاوزها مطلباً شعبياً أساسياً من شأنه أن يحقق بصفة دائمة الاستقرار بالبلاد ويدعم تقدم مسار الانتقال الديمقراطي بخطى ثابتة.

وتركز الاهتمام في هذا السياق على رفع تحديين هيكليين أساسيين أولهما توفير مواطن الشغل والحد من نسبة البطالة، وثانيهما التقليل من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين جهات البلاد.

ولئن تتوفر لتونس عدة أسباب ذاتية لتحقيق هذه الأهداف واستكمال عملية الانتقال الديمقراطي والنهوض الاقتصادي والاجتماعي، تتمثل خاصة في إرادة شعبية قوية وتوافق اجتماعي عريض وعزم راسخ على إنجاح التجربة الديمقراطية ومزايا اقتصادية واجتماعية وجغرافية تفضلية هامة، فإن بلادنا تبقى في حاجة أكيدة إلى الدعم المتواصل والمساندة الفاعلة من قبل المجموعة الدولية بهدف تأمين نجاح عملية الانتقال الديمقراطي

وتفادى مرحلة الانكماش الاقتصادي الذي يرافق عادة الثورات الشعبية.

ولا يفوتني أن انتهز هذه الفرصة لأتوجه بالشكر الخاص لمجموعة الثمانية والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية التي لم تتردد في مساندة العملية الانتقالية والانتعاش الاقتصادي في تونس ضمن خطة "شراكة دوفيل"، وكذلك المنتظم الأممي والتجمعات الإقليمية والبلدان الشقيقة والصديقة لما قدموه من دعم ثمين سواء لإنجاح الانتقال الديمقراطي أو للحد من وطأة الأزمة الاقتصادية في تونس وتداعياتها الاجتماعية.

كما أنوه بالجهود القيمة التي بذلتها مختلف الأطراف الدولية ودولا ومنظمات في المساعدة على مجابهة أزمة مئات الآلاف من اللاجئين الذين احتضنتهم تونس إثر الأحداث التي شهدتها ليبيا الشقيقة.

السيد الرئيس،

يشكل تعميق اندماج تونس في محيطها الإقليمي والدولي أحد أهم أولويات السياسة الخارجية التونسية التي سنحرص من خلالها، أكثر من أي وقت مضى، على تطوير علاقات بلادنا السياسية مع سائر الدول الشقيقة والصديقة ومع المنظمات الإقليمية والدولية وتوسيع قاعدة التعاون معها في إطار الاحترام المتبادل وحسن الجوار ورعاية المصالح المشتركة.

من هذا المنطلق، فإن تونس تُولي الأهمية القصوى والأولوية الأساسية لعلاقاتها مع جيرانها المباشرين، بلدان اتحاد المغرب العربي الشقيقة. وهي تأمل في هذا الإطار أن يُستأنف التنسيق بين جميع دول الاتحاد قصد البدء في مرحلة جديدة تؤدي إلى قرارات كفيلة بتحقيق الاندماج المأمول عبر مؤسسات مشتركة صلبة خاصة في المجالات التنموية والاقتصادية التي من شأنها أن تعود بالنفع على كافة شعوب منطقتنا.

وتنتظع تونس إلى التوصل إلى حلّ نهائي لقضية الصحراء التي طالما مثلت عقبة في مسار الاندماج المغربي، وهي تعوّل في ذلك على الجهود الدولية وأطراف الخلاف من أجل الرجوع إلى المفاوضات على أمل التوصل إلى حلّ سياسي نهائي وفقا للشرعية الدولية.

وأود بكل سعادة، ونحن بصدد الحديث عن محيطنا المغربي، أن أخصّ الشعب الليبي الشقيق بتحية إكبار واحترام وأن أجدّد له تهاني الشعب التونسي الحارة إثر انتصار ثورته التي ستمثل تحولا تاريخيا بالغ الأهمية في المنطقة من شأنه أن يؤسس لقيام نظام حكم ديمقراطي في ليبيا سيكون له الأثر الإيجابي العميق سواء في العلاقات التونسية الليبية أو في مسيرة بناء اتحاد المغرب العربي.

وإننا في تونس على ثقة من قدرة ليبيا الشقيقة بفضل جهود أبنائها ووعيهم الوطني العالي والتفافهم حول المصالح العليا لوطنهم، على تجاوز هذه المرحلة الصعبة بكل كفاءة وإقتدار، حتى تستعيد عافيتها ومكانتها ويفترغ شعبها المناضل للتنمية والبناء. وأؤكد بهذه المناسبة أن تونس، حكومة وشعبا، ماضية دون ما تردد في تقديم كل ما بوسعها من دعم وتضامن مع الأشقاء الليبيين، حتى يتمكنوا من تجسيم تطلعاتهم المشروعة نحو الديمقراطية والتنمية والرفي.

وتهيب تونس بالمجتمع الدولي لمؤازرة الشعب الليبي في هذا الظرف الدقيق وتقديم الدعم السياسي اللازم لممثله الشرعي المجلس الوطني الانتقالي، لتحقيق أهدافه في كنف الاحترام الكامل لسيادة ليبيا وسلامة ترابها والحفاظ على مكاسبها.

السيد الرئيس،

إن تونس بلد عربي إسلامي أعطى لإفريقيا اسمها الحالي سيظل متمسكا بانتماءاته المتعددة ومعترزا بها. وهو في الآن ذاته بلد منفتح بحكم الجغرافيا والتاريخ على الدول الأوروبية، لم يزل يستضيف الملايين من الوافدين عليه من شتى أصقاع العالم.

وستبقى تونس وفية لهذه الانتماءات وحريصة على الإسهام في تطوير التجمعات الإقليمية والسياسية المنتمية إليها أو تلك التي تتعامل معها في إطار شراكات اقتصادية وتنموية.

وفي هذا الإطار، فإن تونس ستبقى متمسكة بالعمل العربي المشترك، قصد تحقيق تكامل اقتصادي يعزز وحدة الصف العربي. وإنما نعتقد أن الاشتراك في المصالح ووحدة المصير هي أهم أسباب نجاح أي تجمع إقليمي أو سياسي. لذا فإنه لا مناص من المضي قدما في برنامج السوق العربية المشتركة من خلال تعزيز المبادلات التجارية بين الدول العربية. كما نعتقد أن وحدتنا لا يمكن أن تتحقق دون قرارات سياسات مشتركة جريئة، ودون تحقيق حد أدنى من الوفاق في القضايا التي تشغل دول الجامعة العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

وإن تونس تؤكد موقفها الثابت والمبدئي الداعم للشعب الفلسطيني الشقيق في كافة مراحل نضاله المشروع، والداعي إلى إيجاد حل عادل ودائم وشامل يضع حدا لمعاناته ويمكّنه من نيل حقوقه المشروعة كاملة.

وفي هذا السياق، فإن تونس تساند بكل قوة التماشي الفلسطيني بالاعتراف بالدولة الفلسطينية ونيل العضوية النامة بمنظمة الأمم المتحدة طبقا لما جاء في الخطاب الهام الذي القاه الاسيوع الفارط رئيس السلطة الفلسطينية السيد محمود عباس امام الجمعية العامة. وتناشد تونس من هذا المنبر المجتمع الدولي على دعم هذا المطلب المشروع ومواصلة مساندة للشعب الفلسطيني في مسعاه في وبناء دولته المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف.

مكا تدين تونس بشدة الحصار الجائر الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة وعدوانها العسكري الأخير عليه والذي خلف العديد من الضحايا الأبرياء. كما تدين وبنفس الشدة تنكر إسرائيل المتواصل للشرعية الدولية ولل مرجعيات الأساسية للعملية السلمية ومضيتها في سياسة الاستيطان وفرض الأمر الواقع في محاولة لطمس الهوية العربية والإسلامية لمدينة القدس الشريف.

وإذ تهتئ تونس الشعب المصري الشقيق بنجاح ثورة شبابه من أجل الحرية والكرامة وتتمنى له كل النجاح في تحقيق طموحاته المشروعة، فإنها تعرب عن أملها ان تسترجعا الشقيقتان سوريا واليمن استقرارهما وان تستجيبا لتطلعات شعبيهما الى الحرية والديمقراطية والاصلاح. كما تؤكد تونس في الآن ذاته رفضها لأية محاولات تستهدف استغلال الأوضاع في هذين البلدين الشقيقين من أجل المساس بأمنهما واستقرارهما.

وتجدد تونس دعوتها إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري وما تبقى من الأراضي اللبنانية المحتلة طبقا للشرعية الدولية، حتى تنعم جميع شعوب المنطقة بالأمن والسلام وتفرغ للبناء والتنمية من أجل مستقبل أفضل.

كما تؤكد تونس مرّة أخرى أملها في أن تضيف الجهود المبذولة إلى تركيز دعائم الأمن والاستقرار في كل من العراق والصومال في كنف الوحدة والوفاق الوطني.

**السيد الرئيس،**

إن تونس، بصفتها أيضا بلدا إفريقيا، تولى مكانة خاصة لانتمائها لهذه القارة إيمانا منها بأهمية اندماجها في محيطها الجغرافي وتوسيع مجالات التعاون والتضامن مع الدول الإفريقية الشقيقة. وتسعى بلادنا إلى تعزيز هذا التوجه مجددة التزامها بمبادئ الاتحاد الإفريقي وأهدافه ومؤكدة دعمها المستمر لكل مبادرة تهدف إلى النهوض بالقارة وتحقيق التنمية لشعوبها والمحافظة على قدراتها في كنف الأمن والاستقرار.

وتأمل تونس في أن تمثل نشأة دولة جنوب السودان عاملا إيجابيا يعزز أسباب الأمن والاستقرار في المنطقة، ويمهد لتأسيس علاقات أخوة وشراكة بين شمال السودان وجنوبه تقوم على التعاون وحسن الجوار.

وانطلاقا من الأهمية الاستراتيجية التي تكتسبها علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي، تسعى تونس إلى مزيد توطيد هذه العلاقات بما يتيح إرساء شراكة متضامنة تقوم على الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة. وبهذه المناسبة تتطلع تونس إلى أن يكون الاتحاد الأوروبي وكافة البلدان الأوروبية الصديقة من أوائل الداعمين

والمساندين للشعب التونسي لإنجاح المرحلة الانتقالية سياسيا وماليا واقتصاديا.

وستعمل تونس على تعزيز علاقات التعاون والتقارب بينها وبين مختلف دول وشعوب المتوسط، في إطار "الاتحاد من أجل المتوسط"، آملمين أن يتمخض عنه مشاريع تنموية واقتصادية فعلية لدعم بلدان الضفة الجنوبية خاصة تلك التي تعيش على وقع "الربيع العربي" بما يفضي إلى الحد من عديد المشاكل والظواهر السلبية كالهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص.

كما تولي بلادنا أهمية بالغة لتوثيق علاقاتها مع أستراليا والبلدان الأمريكية والآسيوية ومع التجمعات الإقليمية الكبرى في هذه القارات في إطار مقاربة لسياسة خارجية منفتحة ومتكافئة لإرساء شراكة متعددة الأوجه.

وستعمل تونس في هذا الصدد على تنويع شركائها الاقتصاديين لا سيما في بلدان أمريكا الشمالية إلى جانب عملها على تعزيز التعاون مع الدول الصاعدة في القارتين على غرار الصين وكوريا والهند والبرازيل وغيرها والاستفادة مما توفره من إمكانيات اقتصادية وتجارية وآليات تعاون هامة.

السيد الرئيس،

لقد كانت تونس منذ انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة سنة 1956 إثر استقلالها عضوا نشيطا، مشهودا له بالوقوف إلى جانب قضايا الحق والإسهام في الجهود الدولية لتحقيق أسباب التنمية ومكافحة الفقر والتخلف والأوبئة والحروب والنزاعات.

وستعمل تونس بعزم على استرداد موقعها في الأمم المتحدة بما يعكس وعي شعبيها وتطلعاته، وتاريخها العريق الحافل بالمساهمات الإيجابية في مسار العلاقات الدولية. ونؤكد في هذا الإطار تمسكنا بمبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، وندعو إلى الإسراع في تفعيل مسار إصلاح منظمتنا الأممية، لا سيما عبر توسيع عضوية مجلس الأمن حتى يكون للقارة الإفريقية تمثيل دائم به.

كما تدعو تونس إلى ضرورة تعزيز دور الجمعية العامة من خلال حث الدول الأعضاء على احترام قراراتها وتوصياتها باعتبارها الإطار الأمثل لمعالجة القضايا الهامة.

السيد الرئيس،

من الواضح أن المسائل السياسية والأزمات والحروب والنزاعات تستأثر بالجانب الأوفر من عمل منظمتنا الدولية. وهي مسائل، رغم أهميتها، لا ينبغي أن تحيد بنا عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية والتنموية الدولية التي إن نجحنا في معالجتها، نستأصل لا محالة أسباب النزاعات والحروب داخل الدول أو فيما بينها.

ومن هذا المنطلق، فإنّ تونس تؤكد على أن تحقيق التنمية العادلة والمستدامة يتطلب، إضافة إلى الإصلاحات الداخلية، المزيد من التنسيق والتعاون والتضامن على الصعيد الدولي.

كما ترى تونس أن التبادل التجاري كان ولا يزال أداة حاسمة في تقريب الدول والشعوب وهي تحدّد بهذه المناسبة، دعوتها إلى توسيع التعاون وزيادة الاستثمار باتجاه بلدان الجنوب ودعم التعاون الثلاثي والتعاون في مختلف المجالات التنموية مثل الزراعة والأمن الغذائي والمياه والتطهير والبنى التحتية والأنظمة التربوية والعناية بالصحة ومكافحة الأمراض المعدية ونشر تكنولوجيات الاتصال واقتصاد المعرفة والبيئة.

كما تدعو تونس إلى تعزيز الشراكة بين الشمال والجنوب التزاما بالمسؤوليات التنموية الدولية المشتركة التي من شأنها أن تؤسس لعالم أكثر عدالة وتوازنا.

وتتطلع تونس إلى أن يحقق مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، "ريو زائد 20" (Rio + 20)، نتائج ملموسة تضمن تنفيذ الالتزامات المتفق عليها دوليا وتضبط الآليات اللازمة لمواجهة التحديات وتساعد على إرساء الشراكة العالمية ودعمها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

كما تأمل تونس أيضا أن يؤدي الاجتماع رفيع المستوى حول مقاومة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر إلى تطوير التعاون والشراكة الدولية لمكافحة هذه الظواهر ونداءاتها.

كما تعرب عن نفس الأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء في الاتفاق الإطاري حول تغيير المناخ وفي "بروتوكول كيوتو" خلال اجتماعها السنوي القادم المقرر عقده بالأردن نهاية شهر نوفمبر 2011، إلى تحقيق نتائج شاملة ومتوازنة وطموحة خاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتفعيل "صندوق كوبنهاغن للمناخ الأخضر".

السيد الرئيس،

إيماناً منها بالدور الريادي الذي اضطلع به شباب تونس من أجل تحقيق ثورته المجيدة، رحّبت الحكومة الانتقالية بانعقاد الاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة حول الشباب خلال شهر جويلية 2011 وبتبنيه لوثيقة نتائج هامة خلال المؤتمر، تعكس المكانة المحورية التي يصبو إليها شباب العالم في اهتمامات المجموعة الدولية.

وإذ أضحت معضلة بطالة الشباب ظاهرة كونية تمثل أحد أكبر التحديات التي تهدد أمن دول العالم واستقرارها، فإننا نجدد اليوم دعوتنا لكافة الأطراف المعنية من دول ومنظمات ومؤسسات مالية وقطاع خاص لوضع استراتيجية دولية لمكافحة بطالة الشباب تنفيذا لنتائج القمة الأممية حول الشباب.

السيد الرئيس،

إن تونس تمرّ بمرحلة حاسمة من تاريخها، وهي عازمة كلّ العزم على مواجهة التحديات الكبيرة المطروحة بالاعتماد على قدراتها الذاتية وبالتعاون مع أشقائها وأصدقائها وشركائها.

ولئن يتصدّر تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي في شهر أكتوبر المقبل ومواصلة الجهود الكبيرة للحكومة المؤقتة لتوفير مواطن الشغل للشباب العاطلين عن العمل وإنعاش الاقتصاد الوطني، أولويات بلادنا في هذه المرحلة، فإن تونس تجدد، من هذا المنبر، التزامها بمسؤولياتها الإقليمية والدولية كدولة محبة للسلام، متمسكة بالشرعية الدولية ومؤمنة بقيم منظمة الأمم المتحدة ومبادئها. وهي عازمة على الاضطلاع بدور حيوي ونشط في سير العلاقات الدولية، يرقى إلى تطلعات شعبها الذي صنع ثورة سلمية من أجل استرداد حقوقه وحرية وكرامته.

وشكرا على حسن الإصغاء والمتابعة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته